الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/52/626/Add.4
10 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ٩٥ (د) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: أزمة الديون الخارجية والتنمية

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الخامس)*

المقرر: السيد راي كوون تشونغ (جمهورية كوريا)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٩٥ من جدول الأعمال (انظر A/52/626، الفقرة ٢). واتّخذ إجراء بشأن البند الفرعي (د) في الجلستين ٢٠ و ٥٠، المعقودتين في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/52/SR.20 و 50).

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/52/L.8 و L.58

٢ - في الجلسة ٢٠، المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧، والصين، مشروع قرار بعنوان "تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية" (A/C.2/52/L.8)، ونصه كالتالي:

* سيصدر تقرير اللجنة الثانية بشأن هذا البند في خمسة أجزاء، تحت الرمز A/52/626 و Add.1-4.

121297 121297 97-36382

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراريها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٩٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والأحكام ذات الصلة من تقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[١]، والأجزاء ذات الصلة في خطة التنمية[٢]، فضلا عن النتائج المتفق عليها بشأن جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى واجتماعات القمة التي عـُقدت منذ بداية التسعينات،

"وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٦٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية،

"وإذ تعيد تأكيد الحاجة الماسة إلى إيجاد حلول فعالة ومنصفة وشاملة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، ومن أجل مساعدتها على الخروج من عملية إعادة الجدولة،

"وإذ تلاحظ أن البلدان النامية اضطلعت ببرامج لتحقيق الاستقرار وبرامج للتكيف الهيكلي وتحملت في سبيل ذلك تكاليف اجتماعية وبشرية كبيرة،

"وإذ تشدد على ضرورة التنفيذ الكامل والسريع والمرن لمبادرات تخفيف عبء الديون، من أجل مساعدة البلدان النامية، لا سيما أشدها فقرا وأثقلها ديونا، وخاصة في أفريقيا، فيما تبذله من جهود لتحسين حالة مديونيتها نظرا لاستمرار الارتفاع الشديد في مستوى رصيدها الكلي من الديون وأعباء خدمة الديون،

"وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المدينة، بوصفها تشكل عنصرا يؤثر تأثيرا ضارا في جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تشدد على أهمية التخفيف من أعباء الديون وخدمة الديون المرهقة المتصلة بمختلف أنواع الديون في كثير من البلدان النامية، على أساس اتباع نهج فعال ومنصف وشامل وإنمائي المنحى ودائم، والقيام بمعالجة الرصيد الكامل لديون أشد البلدان النامية فقرا وأثقلها ديونا باعتبارها مسألة ذات أولوية،

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٤٨ (A/51/48).

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٤٠/٥١، المرفق.

"وإذ تلاحظ أن البلدان النامية التي واصلت، مع تحملها تكلفة باهظة، الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في أوقاتها قد قامت بذلك بالرغم من القيود المالية الخارجية والداخلية الخطيرة،

"وإذ تعرب عن قلقها من أن تدابير تخفيف عبء الديون المتخذة حتى الآن لم توفر بعد بصورة كاملة حلولا فعالة ومنصفة وشاملة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون وخدمة الديون التي ما زالت قائمة ويواجهها عدد كبير من البلدان النامية، لا سيما أشدها فقرا وأثقلها ديونا،

"وإذ تشدد على ضرورة إدارة عملية العولمة والتحرير بطريقة تهيئ بيئة اقتصادية دولية داعمة فيما يتعلق بجملة أمور منها معدلات التبادل التجاري وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والممارسات التجارية، وإمكانية الحصول على التكنولوجيا، وتعزيز التدفقات المالية لا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية، لضمان تحقيق النمو المطرد والتنمية للبلدان النامية،

"وإذ تشدد أيضا على أهمية التوصل إلى حل دائم للديون المستحقة خارج إطار نادي باريس التي أصبحت تـُشكل تحديا خطيرا لكثير من البلدان النامية في مسعاها لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة،

"١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٧[٣]؛

"٢ - تسلّم بأن الحلول الفعالة والمنصفة والشاملة والإنمائية المنحى والدائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية ضرورية لتعزيز الاقتصاد العالمي وللجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

"٣ - تلاحظ أنه من الضروري إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك التنفيذ السريع والمرن لنـُهج مبتكرة وتدابير ملموسة، من أجل الإسهام في التوصل إلى حلول فعالة ومنصفة وشاملة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وبخاصة أشدها فقرا وأثقلها ديونا؛

---

(٣) A/52/290.

(٤) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي حـُررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشـــورات أمانة مجمـــوعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7).

"٤ - تلاحظ أيضا الأثر الضار لتقلّب التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل وأسعار الصرف وأسعار الفائدة الدولية بالنسبة لحالة ديون البلدان النامية؛

"٥ - تشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتعزيز وجود بيئة اقتصادية خارجية مواتية عن طريق جملة أمور منها تحسين سبل وصول البلدان النامية إلى الأسواق، وزيادة تدفقات الموارد إليها، وتحسين إمكانية حصولها على التكنولوجيا؛

"٦ - تشدد أيضا على ضرورة وجود ترابط في السياسات العامة فيما بين البلدان المتقدمة النمو تجنُّبا لتقلُّب التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل وأسعار الصرف وأسعار الفائدة الدولية الذي يمكن أن يؤثر تأثيرا ضارا في حالة مديونية البلدان النامية؛

"٧ - تشدد كذلك على أن الاستراتيجية المتطورة للديون يجب أن تكون مصحوبة ببيئة اقتصادية دولية مواتية وداعمة، بما في ذلك التنفيذ الكامل لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وقرارات مراكش الوزارية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية[٤]؛

"٨ - تدعو الدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف والمصارف التجارية إلى تنفيذ مبادرات جديدة بما في ذلك مقايضة الديون، وإلغاء الديون وإلغاء خدمة الديون بالنسبة للبلدان النامية المدينة استجابة لتنفيذ نتائج وخطط عمل مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى؛

"٩ - تسلّم بأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أيدتها لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي واللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي يُقصد بها تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من تحقيق حالة محتملة للمديونية عن طريق العمل المنسق من جانب جميع الجهات الدائنة وعلى أساس جهود التكيف التي تبذلها البلدان المدينة؛

"١٠ - تسلّم أيضا بأن تنفيذ المبادرة يتطلب موارد مالية إضافية من الجهات الدائنة الثنائية والمتعددة الأطراف كلتيهما، دون التأثير على الدعم المطلوب للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها البلدان النامية، وتدعو الجهات المانحة الثنائية إلى التبرع للصندوق الاستئماني لتنفيذ المبادرة؛

"١١ - تعرب عن قلقها إزاء التقدم البطيء المحرز حتى الآن في تنفيذ المبادرة وهي تدعو في هذا الصدد إلى الانتهاء من وضع الاتفاقات الرامية إلى تنفيذها في الوقت المناسب لتمكين البلدان من الاستفادة من هذه المبادرة؛

"١٢ - تشدد على الحاجة الماسة إلى قيام البلدان المتقدمة النمو بتقديم الدعم الذي تحتاج إليه المبادرة وتستحقه وبتنفيذها بمرونة؛

"١٣ - تشدد أيضا على أهمية تنفيذ معايير الاستحقاق المنصوص عليها في المبادرة تنفيذا مرنا بطريقة شفافة وبمشاركة البلد المدين الكاملة، وتشدد كذلك على أهمية مواصلة التقييم والرصد النشط لما يترتب على شروط معايير الاستحقاق من آثار في تنفيذ المبادرة، وذلك لكفالة تغطية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تغطية كافية؛

"١٤ - تدعو إلى تخفيض مدة سجل مسار السياسات الاقتصادية السليمة المطلوبة للتخفيف من عبء الديون في إطار المبادرة، ومن أجل تمكين البلدان المستفيدة من اكتساب القدرة على تحمُّل الديون وتجنُّب التكاليف الإضافية المرتبطة بالتأخيرات في التخفيف من عبء الديون، تطلب تقصير الفترة الفاصلة ما بين اتخاذ القرار وبلوغ مرحلة إتمام التنفيذ، وضرورة منح مساعدة مؤقتة؛

"١٥ - تدعو أيضا الجهات الدائنة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى تقديم موارد مالية إضافية، بما في ذلك تقديم تمويل مؤقت، دون التأثير على الدعم المطلوب للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها البلدان النامية، وتشجع المانحين الثنائيين على التبرع بالموارد اللازمة للصندوق الاستئماني لتنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التابع للبنك الدولي وللصندوق الاستئماني لمرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي لتنفيذ المبادرة؛

"١٦ - تشدد على ضرورة أن يسارع نادي باريس بتنفيذ قرار تجاوز شروط نابولي لتخفيض الديون، بما في ذلك إلغاء رصيد ديون أشد البلدان فقرا وأثقلها مديونية، وتحث جميع الجهات الدائنة الثنائية الأخرى على تقديم مساهمات مشابهة في إطار الجهود المنسقة التي تبذلها جميع البلدان؛

"١٧ - تعترف بالجهود التي تبذلها البلدان النامية المدينة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون بالرغم من تكبدها تكلفة اجتماعية مرتفعة؛

"١٨ - تلاحظ مع القلق استمرار عبء التزامات الديون وخدمة الديون على البلدان النامية المتوسطة الدخل وتشجع، في هذا الصدد، جميع الدائنين على مواصلة مبادراتهم وجهودهم لمعالجة مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل؛

"١٩ - تدعو البلدان الدائنة، والمصارف التجارية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى مواصلة القيام بمبادرات وبذل الجهود لمعالجة مشاكل الديون التجارية لأقل البلدان نموا والطلبات

المتعلقة باستمرار تعبئة الموارد عن طريق مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية من أجل مساعدة أقل البلدان نموا على تخفيض ديونها التجارية؛

"٢٠ - تعرب عن القلق إزاء الافتقار إلى التمويل لمواصلة عمليات مرفق التكيف الهيكلي المعزز وتدعو المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إلى النظر بإيجابية في بيع جزء من احتياطيات الذهب لديه بغية توليد إيرادات يمكن استخدامها لهذا الغرض؛

"٢١ - ترحب بالتوصيات التي قدمها المجلس التنفيذي للبنك الدولي لتخصيص مبلغ إضافي قدره ٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من فائض البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى الصندوق الاستئماني لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وذلك للوفاء بنصيب البنك من تخفيف عبء الديون، وكذلك بالإذن الذي منحه المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي لتحويل ما يصل إلى ١٨٠ مليون من حقوق السحب الخاصة لتمويل العمليات الخاصة لمرفق التكيف الهيكلي المعزز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

"٢٢ - تعرب عن تأييدها القوي لمواصلة العمليات التي يضطلع بها مرفق التكيف الهيكلي المعزز وتعرب أيضا عن بالغ القلق بشأن الافتقار إلى توافق الآراء فيما يتعلق بطرائق التمويل في الفترة الفاصلة (٢٠٠١-٢٠٠٤)؛

"٢٣ - تشدد على الحاجة إلى بذل جهود مكثفة لضمان التمويل الكافي لتجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية للمرة الحادية عشرة وعلى الحاجة إلى تجديد موارد المؤسسة للمرة الثانية عشرة بحيث تصل إلى مستوى يتناسب مع احتياجات أشد البلدان فقرا؛

"٢٤ - تعيد تأكيد الاستعراض العالمي لمنتصف المدة للتقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا[٥] وبخاصة الإجراءات المناسبة لصالح تلك البلدان فيما يتعلق بديونها الثنائية الرسمية والتجارية والمتعددة الأطراف؛

"٢٥ - تشدد على الحاجة إلى تدفقات مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة من جميع المصادر، بالإضافة إلى تدابير تخفيف عبء الديون التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية، ولا سيما إلى أقل البلدان نموا، دعما لتنفيذ البلدان النامية الإصلاحات الاقتصادية، وبرامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي، والقضاء على الفقر، لتمكينها من التخلص من عبء الديون الثقيل واجتذاب استثمارات جديدة ومساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

---

(٥) القرار ١٠٣/٥٠، المرفق.

"٢٦ - تطلب إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وتدعو مؤسسات بريتون وودز، فضلا عن القطاع الخاص، إلى اتخاذ تدابير وإجراءات حثيثة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى ومؤتمرات القمة التي نظمت منذ بداية التسعينات بشأن التنمية من حيث اتصالها بمسألة الديون الخارجية؛

"٢٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار."

٣ - وفي الجلسة ٥٠، المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر، عرض نائب رئيس اللجنة، السيد عادل عبد اللطيف (مصر)، مشروع قرار بعنوان "تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية" (A/C.2/52/L.58)، والذي قُدم بناء على المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/52/L.8. وفي عرضه لمشروع القرار، اقترح حذف القوسين الموضوعين حول عبارة "لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة" في الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة والفقرتين ٢ و ٢٠ من المنطوق.

٤ - وفي الجلسة نفسها، وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، صوتت اللجنة على مشروع القرار A/C.2/52/L.58، الذي اعتُمد بتصويت مسجل بأغلبية ١٥٠ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (انظر الفقرة ٧). وكانت نتيجة التصويت كالتالي[٦]:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، اسبانيا، استراليا، إستونيا، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت لوسيا، سري لانكا، سلوفاكيا، السلفادور، سنغافورة، السنغال،

(٦) أوضح وفد سلوفينيا فيما بعد أنه لو كان حاضرا وقت التصويت، كان سيصوت تأييدا لمشروع القرار.

سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، عمان، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لختنشتاين، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون: الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: رومانيا[٧].

٥ - وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، وممثل جمهورية تنزانيا المتحدة (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة االتي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) وممثل الصين. وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات ممثلو جامايكا ولكسمبرغ (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)، والاتحاد الروسي، ونيجيريا، واستراليا (انظر A/C.2/52/SR.50).

٦ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/52/L.58، جرى سحب مشروع القرار A/C.2/52/L.8 من قِبل مقدميه.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٧ - توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

---

(٧) أوضح وفد رومانيا فيما بعد أنه قصد تأييد مشروع القرار، لكن صوته سُجل باعتباره ممتنعا عن التصويت.

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم
لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٩٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والأحكام ذات الصلة من تقرير لجنة الجمعية العامة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٨]، وخطة للتنمية[٩]، فضلا عن النتائج المتفق عليها بشأن جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية واجتماعات القمة المعقودة منذ بداية التسعينات،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٦٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للدول النامية،

وإذ تعيد تأكيد الحاجة الماسة إلى إيجاد حلول فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وإلى مساعدتها على الخروج من عملية إعادة الجدولة،

وإذ تلاحظ أن البلدان النامية اضطلعت ببرامج لتحقيق الاستقرار وبرامج للتكيف الهيكلي تستفيد منها تلك البلدان لكنها تنطوي أيضا على تكاليف اجتماعية،

وإذ تؤكد أهمية قيام الدول المدينة بمواصلة بذل وتكثيف جهودها فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي وبرامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي لزيادة المدخرات المحلية والاستثمارات، وبالاستفادة الكاملة من فرص الوصول إلى الأسواق حيثما تتاح، وبتخفيض التضخم وتحسين الكفاءة الاقتصادية، آخذة في الاعتبار الحاجة إلى معالجة الجوانب الاجتماعية للتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر، وكذلك الضعف الذي تعاني منه الطبقات الفقيرة من سكانها،

---

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٤٨ (A/51/48).

(٩) قرار الجمعية العامة ٢٤٠/٥١، المرفق.

وإذ تلاحظ التحسن في حالة ديون عدد من البلدان النامية منذ النصف الثاني من الثمانينات والإسهام الذي ما برحت تقدمه الاستراتيجية المتطورة للديون في هذا التحسن، وإذ تلاحظ مع التقدير تدابير تخفيف عبء الديون التي اتخذتها البلدان الدائنة في إطار نادي باريس وكذلك عن طريق إلغائها للديون الرسمية الثنائية وتخفيفها بما يعادل ذلك الإلغاء، وإذ ترحب بالتدابير الأكثر مؤاتاة التي اتخذها نادي باريس لتخفيف عبء الديون على أساس شروط نابولي المؤرخة كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ ترحب بانضمام الاتحاد الروسي إلى نادي باريس،

وإذ تشدد على ضرورة التنفيذ الكامل والسريع لتلك المبادرات، التي ستساعد البلدان النامية بصورة أكبر، لا سيما أشدها فقرا وأثقلها ديونا، وبخاصة في أفريقيا، في ما تبذله من جهود لتحسين حالة مديونيتها نظرا لاستمرار الارتفاع الشديد في مستوى رصيدها الكلي من الديون وأعباء خدمة الديون،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المدينة، بوصفها تشكل عنصرا يؤثر تأثيرا ضارا على جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تشدد على أهمية التخفيف من أعباء الديون وخدمة الديون المرهقة المتصلة بمختلف أنواع الديون في كثير من البلدان النامية على أساس اتباع نهج فعال ومنصف وإنمائي المنحى ودائم، والقيام، حسب الاقتضاء، بمعالجة الرصيد الكامل لديون أفقر البلدان النامية وأثقلها ديونا باعتبارها مسألة ذات أولوية،

وإذ تلاحظ أن البلدان النامية التي واصلت، مع تحملها تكلفة باهظة، الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في أوقاتها، قد قامت بذلك بالرغم من القيود المالية الخارجية والداخلية الخطيرة،

وإذ تعرب عن قلقها لأن تدابير تخفيف عبء الديون المتخذة حتى الآن لم توفر بعد بصورة كاملة حلولا فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون وخدمة الديون القائمة التي يواجهها عدد كبير من البلدان النامية، لا سيما أفقر البلدان وأثقلها ديونا، التي لا تزال تواجه مشاكل الديون الخطيرة،

وإذ تلاحظ الحالة في بعض البلدان الدائنة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لدى معالجة مشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية،

وإذ تشدد على الحاجة إلى مواصلة النمو الاقتصادي العالمي وضرورة توفير بيئة اقتصادية دولية داعمة بصورة مستمرة فيما يتعلق بجملة أمور، منها معدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والممارسات التجارية، وفرص الحصول على التكنولوجيا، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة الدولية، وإذ تلاحظ استمرار الحاجة إلى توفير الموارد لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في البلدان النامية،

وإذ تشدد أيضا على أهمية التوصل إلى حلول دائمة للديون الثنائية الخارجة عن نطاق نادي باريس، التي أصبحت تشكل تحديا خطيرا لكثير من البلدان النامية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٧[١٠]؛

٢ - تسلّم بأن الحلول الفعالة والمنصفة والإنمائية المنحى والدائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية يمكن أن تسهم إلى حد بعيد في تعزيز الاقتصاد العالمي والجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

٣ - تلاحظ أن من الضروري إحراز مزيد من التقدم بما في ذلك التنفيذ السريع لنهج مبتكرة وتدابير ملموسة، من أجل الإسهام في التوصل إلى حلول فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وبخاصة أفقر البلدان وأثقلها ديونا؛

٤ - تلاحظ أيضا، مع التسليم بفوائد تحرير التدفقات الرأسمالية الدولية، الأثر الضار المحتمل نتيجة لتقلّب التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل وأسعار الصرف على أسعار الفائدة الدولية وحالة ديون البلدان النامية، وتشدد على ضرورة الاتساق في تنفيذ السياسات من أجل تخفيف حدة تأثير هذا التقلّب؛

٥ - تشدد على أهمية أن تواصل البلدان النامية ما تبذله من جهود لتعزيز إيجاد بيئة مؤاتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لتوفير سبل خروجها من مشاكل الديون وخدمة الديون، وتشدد أيضا على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتعزيز وجود بيئة اقتصادية خارجية مؤاتية عن طريق جملة أمور، منها تحسين سبل الوصول إلى الأسواق واستقرار أسعار الصرف، والإشراف الفعال على أسعار الفائدة الدولية، وزيادة تدفقات الموارد، والوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وتدفق الموارد المالية، وتحسين فرص حصول البلدان النامية على التكنولوجيا؛

٦ - تشدد أيضا على أن الاستراتيجية المتطورة للديون يجب أن تكون مصحوبة ببيئة اقتصادية دولية مواتية وداعمة، بما في ذلك التنفيذ الكامل لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وقرارات مراكش الوزارية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية[١١]؛

---

(١٠) A/52/290.

(١١) انظر الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7).

٧ - تشـــدد كذلك على ضرورة قيام المرافق القائمة باتخاذ تدابير تخفيف عبء الديون من خلال البرامج المختلفة لتحويل الديون، كلما كان ذلك ممكنا، مثل تحويل الديون إلى أسهم، ومقايضة الديون بالحفاظ على الطبيعة، ومقايضة الديون بتحقيق نماء الطفل، وغير ذلك من أنواع مقايضة الديون مقابـــل التنميـــة، وتنفيذها على نطـــاق واسع ليمكـــن مساعدة البلدان المعنية فيما تبذله من جهود إنمائية وكذلك دعم التدابير المتخذة لصالح أكثر قطاعات المجتمع ضعفا في تلك البلدان وتطوير الأساليب المتعلقة بتحويل الديون المطبقة على برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية، وفقا للأولويات التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥[١٢]؛

٨ - ترحب بالخطوات المتخذة بالفعل لتنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتطلب في هذا الصدد استكمالها في الوقت المطلوب وتنفيذها لتمكين البلدان المؤهلة من الاستفادة منها؛

٩ - تسلّم بأن تنفيذ المبادرة يتطلب موارد مالية إضافية من الجهات الدائنة الثنائية والمتعددة الأطراف كلتيهما، دون التأثير على الدعم المطلوب للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها البلدان النامية، وتعرب فـي هـــذا الصـدد عن تقديرها للمساهمة المقدمة من بعض المانحين الثنائيين لمبادرة البنك الدولي الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وللصندوق الاستئماني للبنك الدولي وللصندوق الاستئماني لمرفق التكيف الهيكلي المعزز/البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التابع لصندوق النقد الدولي، وتحث الجهات المانحة الثنائية الأخرى وتدعو المؤسسات المالية الدولة التي لم تستكمل بعد آليات المشاركة في المبادرة أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن؛

١٠ - تشدد على أهمية تنفيذ معايير الاستحقاق المنصوص عليها في المبادرة تنفيذا مرنا بطريقة شفافة وبمشاركة البلد المدين الكاملة، وتشدد كذلك على أهمية مواصلة التقييم والرصد النشط لما يترتب على شروط معايير الاستحقاق من آثار في تنفيذ المبادرة، وذلك لكفالة تغطية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تغطية كافية؛

١١ - تؤكد أهمية الشفافية ومشاركة البلدان المدينة في أي استعراض وتحليل يجري خلال فترة التكيف؛

١٢ - ترحب بقيام نادي باريس منذ عام ١٩٩٤ بتنفيذ شروط نابولي وكذلك القرار بتجاوز شروط نابولي بتخفيض ديون البلدان المؤهلة، خصوصا أفقر البلدان وأشدها مديونية، وتدعو سائر الدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف والتجاريين إلى تقديم مساهمة ملائمة ومتسقة في الهدف المشترك المتمثل في تحقيق القدرة على تحمـُّل الديون؛

---

(١٢) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8).

١٣ - تدعو البلدان الدائنة، والمصارف الخاصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى أن تواصل، في إطار صلاحياتها، القيام بالمبادرات وبذل الجهود لمعالجة مشاكل الديون التجارية التي تواجهها أقل البلدان نموا والطلبات المتعلقة باستمرار تعبئة الموارد عن طريق مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية لمساعدة أقل البلدان المؤهلة نموا في تخفيف ديونها التجارية؛

١٤ - تعترف بالجهود التي تبذلها البلدان النامية المدينة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون بالرغم من تكبدها تكلفة اجتماعية مرتفعة، وتشجع، في هذا الصدد، الدائنين الخاصين، وبخاصة المصارف التجارية، على مواصلة مبادراتهم وجهودهم للتصدي لمشاكل الديون الخارجية التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل؛

١٥ - تشدد على الضرورة الملحة لمواصلة توفير شبكات الضمان الاجتماعي للفئات الضعيفة التي تعرضت لأشد الضرر نتيجة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان المدينة، خصوصا الفئات المنخفضة الدخل؛

١٦ - تلاحظ مع القلق استمرار عبء التزامات الديون وخدمة الديون في البلدان المتوسطة الدخل بما في ذلك بوجه خاص البلدان الواقعة في أفريقيا، وتشجع الدائنين، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف التجارية، على مواصلة تقديم دعمها لتلك البلدان في تصديها لتلك الالتزامات بفعالية؛

١٧ - تعرب عن تأييدها القوي لاستمرار مرفق التكيُّف الهيكلي المعزز وتشدد على الحاجة إلى التوصل إلى توافق آراء فيما يتعلق بطرائق التمويل في الفترة الفاصلة (٢٠٠١-٢٠٠٤)، وتدعو، في هذا الصدد، المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي لأن ينظر في اتخاذ تدابير ملموسة من أجل تدبير الأموال التي يمكن استخدامها في هذا الغرض؛

١٨ - تشدد على الحاجة إلى قيام جميع المانحين ببذل المزيد من الجهود لضمان تقديم تمويل كاف لتجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية للمرة الحادية عشرة وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، وضرورة بدء المفاوضات، في وقت ملائم، من أجل تجديد موارد المؤسسة للمرة الثانية عشرة بمستوى يتناسب مع احتياجات أفقر البلدان؛

١٩ - تعيد تأكيد الاستعراض العالمي لمنتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا[١٣] وبخاصة الإجراءات المناسبة لصالح تلك البلدان فيما يتعلق بديونها الثنائية الرسمية والتجارية والمتعددة الأطراف؛

---

(١٣) القرار ١٠٣/٥٠، المرفق.

٢٠ - تشدد على الحاجة إلى تدفقات مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة من جميع المصادر، بالإضافة إلى تدابير تخفيف عبء الديون التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية، ولا سيما إلى أقل البلدان نموا، من أجل دعم تنفيذ البلدان النامية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية وبرامج تحقيق الاستقرار والتكيُّف الهيكلي، والقضاء على الفقر، لتمكينها من التخلُّص من عبء الديون الثقيل واجتذاب استثمارات جديدة ومساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

٢١ - تطلب إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، كما تدعو مؤسسات بريتون وودز، فضلا عن القطاع الخاص، إلى اتخاذ تدابير وإجراءات ملائمة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمت منذ بداية التسعينات بشأن التنمية المتصلة بمسألة الديون الخارجية؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -